مستقبل العلاقات العربية– الإقليمية: محددات المستقبل

(ورقة مقدمة إلى مؤتمر "العلاقات العربية الإقليمية: الواقع والآفاق"،

مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ٢-٣ ديسمبر ٢٠١٧)

د. نورهان الشيخ

مقدمة:

كان التوتر والصراع هو السمة الغالبة للعلاقات العربية الإقليمية، وحفلت الأخيرة بالعديد من المواجهات العربية مع مثلث القوى الإقليمية غير العربية، تركيا إيران اسرائيل، للصمود فى مواجهة مشروعاتها للتوسع والهيمنة على حساب حلم الوحدة العربية. فقد احتدم الخلاف بين تركيا وكل من سوريا والعراق لعقود حول مدى واسع من القضايا التى مست المصالح الحيوية والأمن القومى للبلدين. وعقب وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢ تحت قيادة رجب طيب أردوجان، تبنت أنقرة ما عُرف بسياسة "صفر مشاكل"،[١] أى تسوية كافة المشكلات والخلافات مع دول الجوار وفى مقدمتها الدول العربية. إلا إنه بدلاً من "تصفير المشاكل" مع دول الجوار كما أعلن أردوجان، أدت السياسات التركية إلى توتر حاد فى علاقات تركيا بعدد من دول الجوار العربى المباشر وغير المباشر، وفى مقدمتها سوريا ومصر، حول قضايا وأسباب عدة.[٢]

كما إن لإيران طموحها لتعزيز نفوذها كقوة إقليمية فى المنطقة العربية، ورغم التأكيد على تغيرات هامة فى السياسة الإيرانية منذ وصول الرئيس روحانى للسلطة باتجاه توجيه السياسة الخارجية لخدمة الأولويات الداخلية، والإقلاع عن سياسة تصدير الثورة التى تم تبنيها منذ الثورة الاسلامية بها عام ١٩٧٩، وهدفت إلى تصدير الثورة لدول الجوار العربى وزعزعة الاستقرار بها وإقامة نظم موالية لطهران، فإن عدد من دول الخليج مازالت ترى فى إيران تهديد على أمن الخليج، وقد عبر الإعلان الصادر عن قمة الرياض فى مايو ٢٠١٧ صراحة عن ذلك.[٣]

ويظل التهديد الاسرائيلى هو الخطر الرئيسى الممتد والمباشر للأمن القومى العربى، فى ضوء استمرار السياسات الاسرائيلية العدوانية والاستيطانية، ورفضها العودة لطاولة المفاوضات مع الفلسطينيين، والخلل الواضح فى ميزان القوى لصالح اسرائيل فى ضوء امتلاكها أسلحة نووية متقدمة.

زاد من وطأة التهديدات السابقة تداعى القدرات العربية نتيجة الفوضى وعدم الاستقرار الذى اجتاح العالم العربى منذ عام ٢٠١١ من ناحية، والخلافات العربية العربية والانقسام داخل البيت العربى من ناحية أخرى. إن المشهد العربى والشرق أوسطى يبدو معقد وفوضوى للغاية، فى ظل تصاعد الأزمات

التى تنهش الجسد العربى على مدى السنوات الست الماضية، والتى أصابته بحالة من الوهن والإعياء غير مسبوقة حيث تداعت الدولة الوطنية فى العديد من البلدان العربية، فى مقدمتها سوريا وليبيا واليمن، وقوضت قدرات الدول التى نجت من موجة الثورات العربية. وتعتبر قدرة الدول العربية على استعادة استقراراها وأمنها، وصون وحدة وسلامة أراضيها، وإعادة الإنطلاق نحو التنمية محدد رئيسى لعلاقاتها المستقبلية مع القوى الإقليمية المجاورة، ومدى ندية هذه العلاقة.

وتحاول الدراسة تقديم تصور لمستقبل العلاقات العربية الإقليمية فى ضوء المتغيرات والعوامل المختلفة المؤثرة عليها، وتحكم تطورها المستقبلى، والتى يمكن بلورتها فى إطار ثلاثة محاور أساسية: يتعلق الأول بالواقع العربى ويتضمن قدرة الدول العربية على تجاوز أزماتها الداخلية واستعادة استقرارها وتماسكها المجتمعى، واستئصال الارهاب والقضاء عليه، وتجاوز أزمة تداعى الدولة الوطنية فى العالم العربى، وتحقيق الوفاق العربى والوصول إلى رؤية واستراتيجية عربية مشتركة. ويتعلق الثانى بالقوى الإقليمية المجاورة ومدى قدرتها على تقديم تنازلات تسمح بإعادة بناء الثقة معها. أما المحور الثالث فيتعلق بالسياق الدولى الذى تتم فى إطاره محاولة إعادة صياغة العلاقات العربية الإقليمية.

أولاً: المحددات المتعلقة بالواقع العربى:

---

(١) قدرة الدول العربية على تجاوز أزماتها الداخلية واستعادة استقرارها وتماسكها المجتمعى:

تواجه الدول العربية مجموعة من الأزمات والتحديات التى تضعفها فى مواجهة القوى الإقليمية غير العربية، وتحد من قدرتها على صياغة علاقات متوازنة مع هذه القوى. وتشمل هذه التحديات مدى واسع من المعضلات التنموية والاقتصادية والاجتماعية والمعرفية التى تراكمت على مدى العقود الماضية،[٤] وتفاقمت وإزدادت تأزماً خلال السنوات القليلة الماضية مع شيوع مناخ عدم الاستقرار، لعل أهمها.

أ. استمرار حالة عدم الاستقرار الناجمة عن الثورات العربية:

رغم مرور أكثر من ست سنوات على التطورات السريعة والمتلاحقة التي اجتاحت عدد من الدول العربية عام ٢٠١١، لم تتمكن هذه الدول بعد من الوصول إلى مسار آمن نحو المستقبل، ومازالت تتخبط وتعانى من عدم الاستقرار والصراعات الدموية فى سوريا وليبيا واليمن. إلى جانب حالة الفوضى والتجرأ على القانون ومؤسسات الدولة والرموز الوطنية، وإضعاف سلطة الدولة بدعوى الديمقراطية والحرية، والتى مازالت آثارها وتداعياتها تلقى بظلال واضحة على الدول والمجتمعات العربية. من ناحية أخرى، تفجرت ثورة من التطلعات والتوقعات اللامحدودة لدى المواطنين لتحسين نوعية حياتهم، وتحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية، وتوحدت القوى الاجتماعية والسياسية على ضرورة "التغيير" دون رؤية مشتركة

وأجندة واضحة لما ينبغي أن يكون عليه هذا التغيير المنشود، والمسار والآليات الضامنة له. والنتيجة إنه بدلا من "الربيع"، تعيش الشعوب العربية شتاء قارس البرودة، واختطفت قوى التطرف والارهاب المشهد فى سوريا وليبيا وغيرها.

ب. تدهور الأوضاع الاقتصادية:

يدعم حالة عدم الاستقرار المناخ الاقتصادى الضاغط حيث تواجه الدول العربية ضائقة اقتصادية واضحة بدرجات متفاوتة وصلت إلى حد المجاعة فى اليمن. كما أن الأوضاع تزداد تأزماً فى عدد أخر من الدول العربية حتى تلك التى ظلت متماسكة بعد رياح الثورات العربية ومنها تونس، فوفقا لتقرير البنك الدولي، ربيع ٢٠١٦، يعانى الاقتصاد التونسى من الانكماش والركود وارتفاع معدلات التضخم، والبطالة التى وصلت ١٥.٤%. وحتى دول الخليج، النفطية والأكثر غنى، تواجه صعوبات اقتصادية متزايدة في ظل تدهور أسعار النفط، واتجهت، بما فيها السعودية، إلى إجراءات تقشفية متصاعدة تنال كثيراً من مستوى رضا المواطنين. وللتراجع فى مستويات المعيشة انعكاسات مباشرة على الاستقرار السياسى، ويمثل هذا تحدى هام خاصة وأن الغالبية العظمى من المواطنين العرب الذين هرعوا للشوارع عام ٢٠١١ كانوا مدفوعين بمطالب اقتصادية واجتماعية بالاساس تتعلق بتحسين مستويات المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

جـ. تراجع مؤشرات التنمية البشرية فى الدول العربية:

يعكس هذا الترتيب المتدني لمعظم الدول العربية تراجعًا في مؤشرات التنمية البشرية وعلي رأسها البطالة والتعليم والفقر. فقد أوضح تقرير جامعة الدول العربية أن معدلات البطالة تتراوح ما بين ١٥ و٢٠% فى العالم العربى، وأنه لا توجد دولة عربية واحدة محصنة ضد البطالة، بما في ذلك دول الخليج العربي. وما تزال مشكلة الأمية تشكل عقبة كبيرة في كثير من البلدان العربية، حيث تشير المؤشرات إلي زيادة معدلاتها لتصل إلي حوالي ٢٤% في مصر عام ٢٠١٤، كما تتزايد أعداد المتخلفين أو المتسربين من التعليم؛ فرغم تزايد معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، إلا أن المؤشرات تدل علي أن عدد المتسربين منه ٥.٢ مليون طفل (يشكلون ما نسبته ٩% من المجموع العالمي للأطفال المتسربين عام ٢٠١٤)،[٥] ورغم أن هناك بعض الدول لا ترتفع فيها معدلات الفقر بسبب ظروفها الخاصة (مثل دول الخليج) إلا أن معظم الدول العربية تعاني من انخفاض مستوي المعيشة لدي قطاعات عريضة من السكان، وحوالى ٢٥% من سكان الوطن العربي يعيشون تحت مستوي الفقر، الذي حدده البنك الدولي بدولار واحد في اليوم، وذلك وفقًا لإحصاءات عام ٢٠١٤.[٦] وترتفع هذه النسبة كثيرًا إذا أدخلنا مفهوم الحرمان النسبي،

الذي تعاني منه شرائح عريضة من سكان الوطن العربي، خاصة الدول التي يتزايد فيها أعداد السكان بمعدلات مرتفعة كمصر.

وتبرز فى هذا السياق، الأهمية الخاصة لقضية الشباب العربي الذى يمثل كتلة حرجة فى ضوء ثورة التوقعات لديه، وتفشى البطالة ووصولها معدلات غير مسبوقة، وإنسداد الأفق أمام المتميزين والمبدعين منهم فى مختلف المجالات بسبب حالة الارتباك وتردى الأوضاع فى العديد من الدول العربية.

د. الفجوة المعرفية والتكنولوجية:

إن محدد رئيسى للتنمية والتقدم فى عالمنا المعاصر يرتبط بإمتلاك المعرفة والتكنولوجيا. فقد انتقلت المجتمعات المعاصرة إلى حقبة جديدة أصبح فيها التحكم فى المعرفة وامتلاكها معيارا هاما للحكم على قدرة المجتمعات على مسايرة التطورات والتكيف معها وفي التحكم العلمي فى المستقبل، وضمان استقراره، والانتقال إلى مجتمع المعرفة الذي تصبح فيه المعلومة والمعرفة سمة ومقياس لمعني القوة والتفوق فى صياغة أنماط الحياة وتشكيل الذوق الفني والقيم.

من ناحية أخرى، يرتكز اقتصاد المعرفة على أربعة ركائز تشكل ما يعرف بمؤشر اقتصاد المعرفة وهي: الحوافز الاقتصادية، والتعليم ، والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو ما يعرف بالجاهزية الشبكية. ويلاحظ بشكل عام تدني مرتبة الأقطار العربية فى مؤشر اقتصاد المعرفة إلى جانب المؤشرات الأخرى الدالة على حالة المعرفة مثل مستوي القرائية، والاستثمار في التعليم والبحث العلمي، وبراءات الاختراع وحجم المشاركة المجتمعية، ولقد قدم تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٤، مؤشرات تعكس الفجوة المعرفية التى يعاني منها الوطن العربي، وأبرزها:

- موقع الدول العربية على مؤشر اقتصاد المعرفة، يتراوح ما بين ٤٢ – ١٣٨ (لا توجد دولة عربية واحدة فى الأربعين دولة الأولي).
- معدل القرائية لدي الكبار(١٥ سنة فأكثر) ٧٧.٥ ولدي الشباب (١٥– ٢٤) ٧٩.٦ يبلغ المعدل العالمي ٨٤.٢ ، ٨٩.٤ على التوالي.
- متوسط سنوات الدراسة المتوقع ١١.٨(يبلغ المتوسط العالمي ١٢ ويصل فى الدول المتقدمة إلى ١٦.٤)
- الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي (تتراوح ما بين ٢.٢% إلى ٦.١%) .
- ترتيب الدول العربية فى الجاهزية الشبكية (يتراوح ما بين ٢٣ و ١٤٢) من بين ١٤٨ دولة.
- ترتيب الدول العربية فى تنمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (يتراوح مابين ٣١– ١٣٨) من بين ١٥٩ دولة.

- الطاقة الابتكارية وتوطين الثقافة بحسب تقرير التنافسية العربية ٠.١٩ مقارنا ٠.٣٨ على مستوي دول أخري (بفجوة تقدر بحوالي ٥٠%)
- مؤشر الابتكار العالمي (يتراوح فى الدول العربية ما بين ١٢.٧ الى ٤٣.٣).
- معدل الإنفاق على البحث العلمي والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (يتراوح ما بين ٠.٣ إلى ٠.٧٣) وتصل المعدلات فى دول أوربا إلى حوالي ٢% وفى اليابان إلى ما يقرب من ٣.٣%).
- وأخيرا بلغ مجموع براءات الاختراع المسجلة فى ١٨ دولة عربية خلال نصف قرن، فى الفترة من ١٩٦٣ حتى ٢٠١٣ حوالي ١٨٢١ براءة اختراع (بلغ هذا الرقم فى ماليزيا وحدها ١٨٩٢، وفى ألمانيا ١٧٥٦٩٢).[٧]

وتعكس كل هذه المؤشرات قدرا من الانخفاض الشديد فى مستوي المعرفة، والى اتساع الفجوة المعرفية بين العالم العربي وبين العالم. ورغم أن هذا التحدي يعتبر تحديا ذا أبعادا اقتصادية، إلا أن له دلالات اجتماعية وثقافية مهمة: فمن الناحية الاجتماعية يعني نقص الثقافة المعلوماتية ونقص الوعي بتكنولوجيا المعلومات وأهميتها فى الحياة اليومية للأفراد؛ كما أنها تعني أن المجتمع لا يعير اهتماما للمعلومة والمعرفة، ولا يقدر الطاقات الإبداعية، ولا يعد جاهزية للمستقبل الذي سوف يكون مجتمعا رقميا بامتياز.

هـ. استمرار تغلغل العناصر المتطرفة فى الدولة والمجتمع:

يشكل التطرف الدينى تحدى رئيسى للمجتمعات العربية عامة، ويبدو أخطر ما يكون فى الحالة المصرية نتيجة استمرار تغلغل العناصر المتطرفة فى مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع، لتشكل اختراقاً خطيراً يعوق التقدم والإنجاز، ويخلق مشكلات وتعقيدات فى سير العمل بهدف التأثير على الأداء العام لهذه المؤسسات والنيل من حجم الانجاز الذى يتم، ونقل صورة سلبية تؤثر على الرضا العام للمواطن، فى محاولة لخلخلة القاعدة الشعبية والكتلة المجتمعية المناهضة للتطرف، تمهيداً لإعادة انقضاضها على السلطة كما تخطط وتأمل. ورغم تعدد محاولات استئصال هذه العناصر فى مصر والجزائر وتونس وغيرها، فإنها ما لبثت أن عادت للمشهد بقوة نتيجة عدم اجتثاثها من جذورها العقائدية والمجتمعية، والإكتفاء بتهميش دورها السياسى فقط، فى حين أن الأخير ما هو إلا واجهة لعمق تغلغلها فى الدولة والمجتمع.

يساعد على ذلك هشاشة الأحزاب السياسية فى العالم العربى بصفة عامة، وهى الكيانات التى من المفترض أن تمثل الأطر السياسية البديلة، التى يتعين أن تقود المشهد السياسى، وتنظم القوى السياسية، وتتمتع بفاعلة وتأثير فى قيادة الشارع والقوى المجتمعية. فهناك، على سبيل المثال، ما يتجاوز المائة

حزب فى مصر، هى فى حقيقتها أحزاب أشخاص وليست مؤسسات رصينة تسعى لقاعدة جماهيرية عريضة، وانغمست هذه الأحزاب فى صراعاتها الداخلية والشخصية وفشلت قياداتها فى تحقيق التماسك الداخلى وبناء التحالفات والكتل الحزبية التى تؤهلها لقيادة المشهد السياسى، وبدت ضعيفة تعصف بها الخلافات داخل الحزب الواحد وبين أحزاب التيار السياسى الواحد مما أفقدها ثقة المواطن، وعزف عنها الشباب ككتلة حيوية من الضرورى احتوائها فى أطر شرعية.

(٢) قدرة الدول العربية على استئصال الارهاب والقضاء عليه:

يعد الارهاب تحدى رئيسى يضعف العالم العربى فى علاقاته بالقوى الإقليمية، وهو التحدى الأخطر والأكثر إلحاحاً باعتباره يستهدف كيان الدول العربية ذاته، وبنيتها الثقافية والحضارية التى طالما كانت الدرع الذى يتحصن به العرب فى مواجهة العدوان والغزو الخارجى. فهو محاولة بنمط أخر لطمس الهوية العربية، وإذابتها فى دولة خلافة يقودها إرهابيين. ورغم الإنجاز الذى تحقق فى مواجهة الارهاب بعد دحر "داعش" فى الموصل التى أعلن منها أبو بكر البغدادي عن قيام "دولة الخلافة" المزعومة من جامع النوري فى ٢٩ يونيو ٢٠١٤، وكذلك هزيمة التنظيم فى الرقة السورية، عاصمة التنظيم، ومقتل زعيمه، وفقاً للمصادر الروسية[٨]، واستعادة الجيش السورى حوالى ٩٠% من الأراضى السورية التى كانت تحت سيطرة داعش، إلى جانب تقدم الجيش الوطنى الليبى بقيادة المشير حفتر وسيطرته على معظم الأراضى الليبية فى شرق وجنوب البلاد، فإنه من المبكر الحديث عن هزيمة كاملة أو نهاية لداعش والارهاب فى المنطقة. فما حدث هو تراجع هام للتنظيم ولكن مازلت هناك جيوب خطيرة له ولتنظيمات لا تقل خطورة عنه خاصة فى سوريا، وكذلك فى العراق وليبيا، كما إن لهذا التراجع تداعياته على الأمن القومى العربى.

إن واقع الحال والخبرة السابقة لتراجع تنظيمات مماثلة تشير إلا إنها لا تفنى، وإنها تعيد تنظيم صفوفها والإنطلاق من جديد. فقد يتجه تنظيم داعش لإيجاد "عاصمة جديدة" و"زعيم جديد"، ويكثف من عملياته النوعية الموجعة فى المنطقة وخارجها ليثبت أنه رغم تراجعه فى العراق وسوريا وليبيا فإنه مازال صامداً وقوياً وقادر على إسالة الدماء البريئة الطاهرة فى أنحاء العالم. وقد بدأ التنظيم بالفعل فى تغيير لغة خطابه، والتأكيد على أن الخلافة ليست على الأرض ولكن فى العقول، وإتباع سياسة الانتشار والوصول لمناطق جديدة مثل الفلبين ووسط أفريقيا، ووسط آسيا وأفغانستان، والتحول من "إمساك الأرض" إلى الاعتماد على الخلايا الارهابية وما يطلق عليه "الذئاب المنفردة"، والانتشار وسط الشباب الذى تم التأثير عليه عقائدياً.

فقد أسس التنظيم قاعدة إعلامية تضم قنوات ناطقة بلغات عدة، ووسائل اتصال اجتماعى خاص به (الخلافة بوك)، إلى جانب اختراقه لتلك القائمة التى نستخدمها جميعا، والأخطر مواقع للألعاب

الألكترونية للأطفال لتجنيدهم وتجديد دماءه وحتى لا تنضب منابعه البشرية، إلى جانب منابعة المالية التى تأبى الدول الإقليمية الداعمة له فى تجفيفها وإحكام الخناق عليه. فقد سقطت "دولة الخلافة" ولكن التنظيم مازل قائماً، ودعا الأخير مسلحيه إلى مواصلة ما سماه "الثبات في المعاقل"، ومازال القتال دائراً فى مناطق عدة فى العراق وعلى نطاق أوسع فى سوريا بأساليب حرب العصابات.[٩]

كذلك، تبرز إشكالية أخرى تتمثل فى عناصر التنظيم الفارة من القتال والهزيمة فى العراق وسوريا بعد أن تلقت تدريباً نوعياً وخبرة قتالية وصلات قوية مع التنظيمات والشبكات الارهابية، الأمر الذى يجعل منها تهديداً مباشراً وأنياً على الأمن القومى العربى، بل والأمن العالمى. فتضييق الخناق على التنظيم فى سوريا والعراق دفع الآلاف من عناصره إلى العودة لبلدانها أو التوجه لدول أخرى تجد فيها ملاذاً وحاضنة لها، لتنتشر الخلايا الارهابية و"الذئاب المنفردة" فى مختلف أنحاء العالم، وتعتبر دول الجوار، ومنها مصر، الأكثر تضررا من هذا النزوح الارهابى. كما أدت التطورات فى ليبيا إلى تحرك الجماعات الارهابية وحشود كبيرة لعناصر داعش فى الصحراء الليبية وعلى الحدود مع الجزائر.[١٠]

كما أن المشكلة ليست فى داعش وحدها ولكن فى عشرات الفصائل والجماعات الارهابية التى مازالت تقاتل باستماته على الأرض فى سوريا والعراق وليبيا تحت مسميات مختلفة، خالقة بيئة مضطربة داعمة للارهاب ومقوضة للدولة الوطنية بصفة عامة. وعلى سبيل المثال، منطقة خفض التصعيد جنوب غرب سوريا التى تم التوافق بشأنها بين واشنطن وموسكو واعتبرت "اختراق" من وجهة النظر الروسية، بها مقاتلين من أبناء المنطقة ينتمون لجبهة النصرة، وما يسمى قوات خالد بن الوليد الداعشية (حوالى ١٢٠٠ ارهابى)، إلى جانب ٥٣ فصيلاً مسلحاً تستهدف قوات النظام السورى والدولة السورية، وهناك عشرات الفصائل الأخرى التى تنهش الجسد السورى فى أنحاء سوريا.[١١]

ويعتبر التعامل العسكرى والأمنى مع هذه التحديات ضرورة ملحة، ويبرز فى هذا السياق أهمية تعزيز قدرات الجيوش العربية الوطنية التى تحارب الارهاب على أراضيها، وفى مقدمتها الجيش الوطنى الليبى بقيادة المشير حفتر، وتطوير جاهزيتها لمواجهة التطور النوعى فى أنماط الحروب وما يطلق عليه الحرب اللألكترونية التى تشنها الجماعات الارهابية لتستهدف الشرايين المعلوماتية للجيوش العربية. ورغم ما جاء فى إعلان قمة الرياض، التى عُقدت فى مايو ٢٠١٧ وشارك فيها قادة وممثلون من خمس وخمسين دولة بحضور الرئيس الأمريكى، فيما يتعلق بتأسيس تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجى وتكوين قوة احتياط عسكرية، فإنه من المهم التمسك بمشروع إنشاء قوة عسكرية عربية مشتركة بعيداً عن سياسة المحاور بهدف التدخل لوقف النزاعات الداخلية وتلك العربية العربية وصون الأمن العربي الشامل.

وبالتوازى مع التعامل العسكرى والأمنى لمواجهة الارهاب، تبرز ضرورة دعم وتأصيل دولة المواطنة، والتركيز ثقافياً وإعلامياً على فكرة المواطنة دفاعاًعن الوحدة الوطنية ورفض التمييز بين مواطني الدولة على أي أساسٍ كان، والسعي الحثيث مع وسائل الإعلام العربية لبلورة ثقافة مدنية بعيداً عن التحريض

الفئوي في إطار استراتيجية إعلامية عربية، وبما يحقق صمود البنية المجتمعية والعمل على إقامة الدولة العربية الحديثة في إطار الإنفتاح على العالم والتمسّك بالقيم الوطنية والعربية. ومن المُلح فى هذا الاطار الارتقاء بالخطاب الديني الى مستوى المسئولية الوطنية، واشاعة الخطاب التنويري الذي يسمح بتجاوز التطرف والتعصب وعدم إثارة النعرات الطائفية أو المذهبية أو السياسية وترسيخ ثقافة التسامح وقبول الأخر، وإعادة النظر فى المناهج التربوية والتعليمية بهدف تعميق مفهوم المواطنة وثقافة الإختلاف. كما تبرز الأهميّة الخاصة للشباب، وضرورة العمل على الحد من البطالة وتعزيز التعليم النوعي وتوفّر فرص التعليم والابتكار والإبداع للشباب حتى لا يكونوا عرضة لتأثير الجماعات المتطرفة والارهابية.

(٣) مدى القدرة على تجاوز أزمة تداعى الدولة الوطنية:

منذ الاحتلال الأمريكى للعراق يطل علي عالمنا العربى شبح التفتيت والتفكك ويتوارى حلم الوحدة العربية ويتقزم إلى محاولات مستميتة للدفاع عن الدولة الوطنية فى سوريا وليبيا واليمن وغيرها من الدول العربية التى تمزقها الحروب والنزاعات الطائفية والقبلية، وتتربص بها أطماع بعض القوى الدولية والإقليمية فى إطار مخططات بمسميات شرق أوسطية مختلفة ليس من بينها "العالم العربى". وذلك فى إطار مشروع أمريكى لشرق أوسط جديد، وإعادة نظر فى اتفاقية سايكس بيكو التى قسمت المنطقة منذ مائة عام، لتعيد التقسيم على أسس مذهبية وطائفية تؤجج الصراع والتناحر بين شركاء الوطن الواحد، وتهدد بإختفاء الكيانات العربية الكبرى التى تمثل صمام الأمن والاستقرار لعالمنا العربى، لتظهر على أنقاضها دويلات صغيرة على أسس طائفية وعرقية، والمشكلة أن هذا الانقسام إن وقع لن يفضى بالضرورة إلى الاستقرار كما أنه سوف يعنى بشكل أو بآخر انهيار أساس النظام العربى طالما أن الدويلات الجديدة لن تكون عربية الهوية بالضرورة ، وهو ما سوف يؤثر بالتأكيد على تحالفاتها الإقليمية والدولية.

وليس هناك دولة عربية بمنأى عن خطر التقسيم، وهناك علامات استفهام تحيط بمستقبل بعض الدول التى لم تتعرض لموجات الثورات العربية نتيجة مشكلات محددة كالخلافة السياسية أو لاعتبارات عرقية أو طائفية، وهى مشكلات تدعم سيناريو التقسيم والتفتيت، وبروز الهويات الطائفية والعرقية على حساب الهوية العربية. ولا تقتصر خطورة ذلك على تهديد كيان الدولة الوطنية ولكنها تشمل عناصر أخرى كما فى إقامة التحالفات على أساس طائفى أو عرقى وأولوية الانتماء الطائفى أو العرقى على الوطنى، كما قد يكون ذلك مقدمة لصراع إقليمى كبير يأخذ الطابع الطائفى كما فى الترويج لصراع سنى شيعى تقوده كل من السعودية وإيران.

بل وثار الحديث عن تفكيك جامعة الدول العربية ذاتها وإذابة عروبة دول المنطقة فى كيان شرق أوسطى غير محدد الهوية، يضم تركيا وإسرائيل فى إطار ما سمى باتحاد دول الشرق الأوسط الذى تتمتع فيه الولايات المتحدة بصفة مراقب، وغيرها من المحاولات التى تهدف إلى تجزئة العالم العربى وإفقاده هويته وخصوصيته الثقافية والحضارية.

ولاشك أن الاتجاه نحو تقسيم الدول العربية سيكون له تداعيات خطيرة فى مختلف المجالات، فإضعاف العالم العربي وتمزيقه وتجزئته سيبقى عليه في دائرة التبعية السياسية والاقتصادية، ويسهل السيطرة على ثرواته وموارده. وستتصاعد حدة عدم الاستقرار السياسى ذات التداعيات السلبية ليس فقط على كيان الدولة، وإنما وهو الأهم على المواطن البسيط الذى يعانى أمنيا واجتماعيا واقتصاديا. ويبدأ عدم الاستقرار السياسى عادة بضعف التوافق الوطنى وصعوبة تشكيل حكومات مستقرة تعكس أولويات وطنية واضحة ومتفق عليها، ومن ثم تتمتع بالاستقرار والقدرة على الأداء، وقد يصل الأمر مع اتساع الفجوة بين القوى السياسية المختلفة حد الحرب الأهلية.

ولايمكن تصور علاقات عربية متوازنة مع القوى الإقليمية والدول العربية تمزقها الصراعات ويتهددها التفتت والانقسام إلى دويلات هشة صغيرة. ويبرز فى هذا السياق ضرورة التحرك العربى لدعم وحدة أراضى الدولة الوطنية فى العديد من الدول العربية، خاصة تلك التى كانت رقماً هاماً فى المعادلة مع القوى الإقليمية وفى مقدمتها سوريا والعراق، وذلك من خلال:

أ. دعم التسوية فى سوريا:

لقد أيقنت مختلف الأطراف المعنية بالأزمة السورية إنه لا سبيل لحل الأزمة السورية سوى التسوية السلمية، وتقود روسيا جهداً واضحاً لاستعادة الاستقرار فى سوريا من خلال مسارى أستانا وعمان المتعلقين بالمسائل العسكرية والأمنية والتى تعتبرهما موسكو داعمين وممهدين لمسار جنيف كساحة وحيدة للمفاوضات السياسية الشاملة. وقد اتخذت التسوية فى سوريا منحى هام عقب الجولة السابعة من مفاوضات أستانا التى عُقدت يومى ٣٠ و ٣١ أكتوبر، وذلك بالإعلان عن عقد مؤتمر الحوار الوطنى السورى فى سوتشى يوم ١٨ نوفمبر لبحث القضايا السياسية المتعلقة بالدستور وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية تحت رعاية الأمم المتحدة. ورغم أن وفد المعارضة المسلحة المشارك فى أستانا رفض المشاركة فى مؤتمر الحوار الوطنى، إلا إن الإعلان عنه له دلالته فيما يتعلق بالمسار العسكرى وتجاوز العمليات العسكرية إلى المسار السياسي بعد التقدم الذى حققه الجيش السورى والتغير فى موازين القوى على الأرض بين النظام والمعارضة. ويمهد الحوار السورى السورى فى سوتشى للجولة الثامنة من محادثات جنيف ويحدد كثيراً من معالمها. وفى هذا الاطار، تبرز أهمية دعم الجهود الروسية من جانب الدول العربية، خاصة السعودية، التى تمتلك تأثير على منصة الرياض، أحد منصات ثلاثة للمعارضة

تشارك فى المفاوضات (الرياض، القاهرة، موسكو) للوصول إلى صيغة مقبولة من الجميع لاستعادة الاستقرار فى سوريا.

ب. دعم الحكومة العراقية فى سعيها لصون وحدة أراضيها:

إن القضية الكردية ليست شأنا عراقياً فحسب ولكنها تمس وحدة وسلامة تركيا وإيران وسوريا حيث تحتضن الدول الأربع الغالبية العظمى من الأكراد رغم اختلاف وضعهم فيها، فهم أرهابيين فى تركيا، وشركاء فى الحكم فى العراق، وأقلية متمتعة بحقوقها إلى حد ما فى سوريا وإيران. وقد تصاعد حلم "الدولة الكردية" بعد الدور القوى الذى لعبته القوات الكردية فى هزيمة داعش فى العراق وسوريا وتطلعها لحصاد كفاحها،[١٢] ورأت حكومة إقليم كردستان العراق فى أربيل أن الفرصة قد تكون سانحة لإعلان الدولة الكردية أكثر من أى وقت مضى، غافلة التحديات التى تواجه ذلك مع رفض الحكومة العراقية والقوى الإقليمية المعنية لهذا الاستقلال.

وفى أعقاب إعلان نتائج استفتاء إقليم كردستان الذى أجرى يوم ٢٥ سبتمبر، والتى جاءت مؤيدة لاستقلال الأقليم، من الضرورى دعم جهود الحكومة العراقية فى سعيها للحفاظ على وحدة الأراضى العراقية، والحيلولة دون انفصال الإقليم، لما لذلك من تداعيات خطيرة ليس فقط على العراق ولكن على الدول العربية، والمنطقة ككل. وكان مجلس وزراء الخارجية العرب فى دورته الـ١٤٨ التى عُقدت في القاهرة، استجابة لطلب وزير الخارجية العراقي الدكتور ابراهيم الجعفري، قد أصدر، بالإجماع قرارا عربيا برفض الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان لعدم قانونيته، وتعارضه مع الدستور العراقي الذي يجب احترامه والتمسك به، ودعم وحدة العراق لما تمثله من عامل رئيسي لأمن واستقرار المنطقة، وأن تهديد هذه الوحدة يمثل خطرا على أمن المنطقة وقدرة دولها وشعوبها على مواجهة الارهاب.

وأعربت مصر أكثر من مرة خاصة على لسان سفيرها في بغداد عن معارضتها للأستفتاء، ودعت المملكة العربية السعودية أكراد العراق إلى العدول عن تنظيم الاستفتاء حول الاستقلال، محذرة من "مخاطر" قد تترتب على ذلك. ودعمت الدول العربية الإجراءات التى اتخذتها الحكومة العراقية للحيلولة دون إدخال نتائجه حيز التنفيذ، وقامت العديد من شركات الطيران العربية بتعليق رحلاتها من وإلى إقليم كردستان استجابة لطلب السلطات العراقية، منها شركة "الخطوط الملكية الأردنية"، وشركة "فلاي دبي" الإماراتية، و"طيران الشرق الأوسط" اللبنانية و"مصر للطيران".[١٣]

وكان لهذا الدعم العربى، إلى جانب التنسيق مع القوى الإقليمية المعنية، والحملة العسكرية التى قادتها القوات العراقية لبسط سيطرتها على الأقليم، دور حيوى فى تراجع الإقليم وإعلانه الاستعداد للحوار مع الحكومة العراقية على أساس الدستور العراقي، والوقف الفوري لإطلاق النار، وتجميد نتائج الاستفتاء.

ومن الضرورى استمرار هذا الدعم العربى للحكومة العراقية فى المرحلة القادمة والتى لا تقل أهمية عن سابقتها.

جـ. دعم جهود استعادة الاستقرار فى ليبيا:

مثل اتفاق رأسى السلطة فى ليبيا، المشير حفتر وفايز السراج، الذى تم توقيعه فى ٢٥ يوليو بوساطة فرنسية، ثم لقائى القاهرة ولندن، فمفاوضات تونس برعاية الأمم المتحدة، بعد التوافق خلال اجتماع لندن على أن تقود الأمم المتحدة والمبعوث الأممى غسان سلامة جهود التسوية، خطوة هامة نحو توحيد الجهود والمبادرات المختلفة فى اتجاه تسوية حقيقية، واستعادة الاستقرار وإنهاء حالة الانقسام فى ليبيا.[١٤] وتتعلق آمال الكثيرين داخل وخارج ليبيا، على نجاحها فى الخروج بالبلاد من أزمتها الحالية.

ويظل هناك حاجة ماسة للتوافق بين الأطراف الليبية المختلفة، وتجسير الهوة التى مازالت تباعد بينهم، ويتطلب ذلك تكاتف ودعم عربى، وتعاون من جانب الأطراف الدولية، خاصة الولايات المتحدة، فمن شأن ضوء أخضر من واشنطن أن يُسرّع الدفع قدماً لإنهاء الأزمة الليبية. ومن المهم أيضاً تعاون إيطاليا، صاحبة الدور الهام والتاريخى فى ليبيا، والتى ينتابها مخاوف من تهميش دورها وأن تكون الوساطة الفرنسية ثم البريطانية على حسابها. كما تبرز الحاجة إلى الضغط على الأطراف الإقليمية، قطر وتركيا، لدفع الأطراف التابعة لها فى الداخل الليبى خاصة فى مدينة مصراته للتوافق بدلاً من حمل السلاح. ويعتبر دعم مجلس الأمن لخطة غسان سلامة، التى تتضمن طرح دستور جديد على الاستفتاء، وتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية قبل يوليو ٢٠١٨، فرصة هامة يتعين الدفع قدماً بها، ودعم جهود لجنة الصياغة الموحدة التابعة لمجلس الدولة ومجلس النواب الليبى التى تعمل على تعديل نهائي لاتفاق الصخيرات يحظى بقبول الأطراف الليبية المختلفة.

د. دعم جهود التسوية السياسية للصراع فى اليمن:

على مدى عامين ونصف استنزفت الأزمة اليمنية قدرات عربية ضخمة، وقضت تماماً على البنية الأساسية للدولة اليمنية، وتصاعدت سيناريوهات التقسيم الكارثية على اليمن والعالم العربى، وبات واضحاً أن التسوية السياسية هى المخرج الأمثل لهذه الأزمة وتداعياتها الإنسانية الكارثية على الشعب اليمنى. ومن المهم للأطراف العربية والإقليمية والدولية المعنية بالأزمة دعم جهود الحل السلمى والحوار التى يقودها المبعوث الأممى الخاص لليمن، وتوظيف الخلاف بين على عبد الله صالح والحوثيين لتحسين الوضع التفاوضى للسلطة الشرعية فى اليمن.

(٤) استعادة الوفاق العربى وبلورة رؤية عربية مشتركة للتعاطى مع القوى الإقليمية:

أحد أهم محددات مستقبل العلاقات العربية الإقليمية هو مدى قدرة العالم العربى على تجاوز الخلافات البينية بين الدول العربية، وكذلك الخلاف القائم حول وضع القوى الإقليمية، والوصول إلى رؤية مشتركة حولها وهل تمثل تهديد أم جار يمكن التفاهم معه بل وصياغة أنماط من العلاقات التعاونية معها. وعلى سبيل المثال، تعتبر مصر تركيا فى ظل سياسات أردوجان التهديد الرئيسى لأمنها القومى، فى حين تعتبرها دول الخليج حليف إقليمى، وتتعاون بغداد معها فى الملف الكردى. وعلى حين تعتبر قطر أن إيران دولة صديقة وتتحدى مطالب أشقاءها فى الخليج لقطع العلاقات معها، تعتبر الرياض أن إيران هى التهديد الرئيسى لأمن الخليج والأمن القومى العربى. وبدون رؤية عربية مشتركة للقوى الإقليمية لا يمكن تصور علاقات عربية إقليمية وإنما سيظل هناك علاقات ثنائية بين كل دولة عربية على حدة والقوى الإقليمية وفق مصالحها الضيقة ورؤيتها وتكييفها لهذا الطرف الإقليمى أو ذاك.

والواقع أن العمل العربى المشترك عانى من أزمات عدة، كان من أقواها وأشدها تأثيراً تلك التى حدثت فى أعقاب توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ والمقاطعة العربية لمصر آنذاك، ثم الانقسام الذى حدث عقب الاجتياح العراقى للكويت عام ١٩٩٠. وقد أعادت الأزمة القطرية الأخيرة، والتى كانت من بين الأكثر ضراوة وتأثيراً على وحدة الصف العربى، الانقسام للعالم العربى، وفتحت الباب على مصراعيه للتدخلات الإقليمية خاصة مع جنوح قطر باتجاه إيران وتركيا حيث تدعم كل من إيران وتركيا الدوحة فى مواجهة الدول العربية الأربعة، وهو الأمر الذى لم تتوقعه دول الخليج خاصة فيما يتعلق بتركيا التى طالما أكدت شراكتها الاستراتيجية مع الرياض.

أما إيران فعلى الرغم من الخلاف مع قطر حول سوريا ووجود خلاف آخر يتعلق باستغلال غاز حقل الشمال المشترك بينهما إلا أن إيران فتحت أجوائها وموانيها لقطر، ورفضت قطر الشرط الخاص بقطع العلاقات مع إيران ضمن المطالب التى تقدمت بها الدول الأربعة المقاطعة، بل وأعلنت وزارة الخارجية القطرية أن سفيرها لدى طهران سيعود لممارسة مهامه الدبلوماسية، فى تحدى واضح للدول العربية الأربعة، وإصرار على شق الصف العربى والشرود باتجاه إيران، وليثور التساؤل حول مستقبل مجلس التعاون الخليجى ومدى قدرته على الصمود فى مواجهة كل هذه التطورات خاصة مع الموقف المحايد للكويت وسلطنة عُمان، وهو المجلس الوحيد من بين المجالس العربية الثلاث التى أُطلقت فى الثمانينات الذى استمر وتطور بفاعلية جعلت الكثيرين يعتبرونه نموذجاً جاداً للتعاون العربى.

ولا يقتصر الأمر على الأزمة القطرية رغم أهميتها ودلالاتها، فهناك مدى واسع من الخلافات العربية العربية، من أبرزها التوتر المصرى السودانى حيث ترفض القاهرة الإدعاءات السودانية حول حلايب وشلاتين المصريتين، وتصاعد التوتر بين البلدين بعد أن جددت وزارة الخارجية السودانية في أكتوبر الماضي شكوى تبعية مثلث حلايب للسودان لدى مجلس الأمن الدولي. كما تبدى القاهرة عدم رضاها عن التقارب السوداني الاثيوبي واعتبرته على حساب المصالح المصرية، وأعتبرت استضافة السودان لعدد من

عناصر جماعة الإخوان الهاربين من القاهرة تهديدا للأمن القومى المصرى، واستغلالا غير مقبول لما يعرف باتفاقية الحريات الأربعة، التي كانت تسمح لأي مصري بدخول السودان. كذلك تبدو مصر غير مرتاحة للتقارب الواضح بين السودان وقطر فى ضوء التوتر فى العلاقات المصرية القطرية، وكانت زيارة الشيخة موزة والدة أمير قطر، لأهرامات السودان، الواقعة بمنطقة مروي في السودان في أواخر مارس، قد أثارت ردود فعل مصرية غاضبة تبعتها أيضا ردود سودانية أكثر غضبا. من جانبه يتهم السودان مصر بالوقوف مع قرار تمديد العقوبات المفروضة عليه بمجلس الأمن، ويتهمها أيضا بدعم جنوب السودان ضد نظام الرئيس السوداني عمر البشير.

ولا يخلو البيت المغاربى من الخلافات حيث يحتدم الخلاف الجزائرى المغربى ويتصاعد التوتر بين البلدين منذ مارس الماضى، وتظل "قضية الصحراء" فى قلب الخلاف بين البلدين، عكست ذلك المشادة الكلامية بين مندوبي المغرب والجزائر بالجامعة العربية، على خلفية رفض المندوب الجزائري إدراج بند لمشروع القرار الذي سيرفعه المندوبون الدائمون لاجتماع وزراء الخارجية يرحب بعودة المغرب للاتحاد الأفريقي على خلفية القضية. أعقب ذلك استدعاء المغرب السفير الجزائري لدى الرباط، فى ٢٢ أبريل، لإبلاغه بقلق الرباط البالغ إزاء أوضاع نازحين سوريين على الحدود مع الجزائر، لترد الأخيرة بالمثل بعد يوم واحد، وتستدعي السفير المغربي لديها لإبلاغه رفضها القاطع لما وصفته بـ"الادعاءات الكاذبة" التي وجهها المغرب لجارته الشرقية بمحاولة ترحيل رعايا سوريين نحو أراضي المملكة.

فى هذا السياق، أصبح إصلاح جامعة الدول العربية ضرورة للم الشمل العربى وتسوية الخلافات العربية، ومن المهم دعم قدرات الجامعة على مواجهة التحديات السابقة وممارسة دور فاعل ومؤثر فى حماية العالم العربى من الأمواج العاتية التى ترتطم به. ورغم كل الانتقادات التى توجه لجامعة الدول العربية تظل هى بيت العرب والمعبر عن إرادتهم الجماعية رغم كل ما تواجهه من تحديات. ومن الضرورى إعطاء مضمون فعلي للهوية العربية الجامعة من خلال تعزيز التضامن العربي والمصالح العربية المشتركة والدفع نحو بلورة إستراتيجيات عربية مشتركة في كافة المجالات التي تهمّ المواطن العربي والبيت العربي. والقيام بمبادرات في إطار الدبلوماسية الاستباقية والوقائية للعمل على إحتواء الخلافات العربية ومنع تأجّجها وبناء الجسور المهيئة لمناخات تسمح بتسويتها. يصاحب ذلك تطوير نظام إقليمي يحترم القانون الدولي، ووحدة الدول المعنيّة، ويحقق التعاون والتكامل الوظيفي الإقتصادي والإجتماعي والتكنولوجي بمعزل عن النزاعات السياسية بين الحكومات.

ثانياً: المحددات المتعلقة بالقوى الإقليمية:

---

(١)مدى التفاهمات بين القوى الإقليمية الثلاثة:

من محددات مستقبل العلاقات العربية الإقليمية التفاهمات الهامة التى برزت فى أعقاب المحاولة الانقلابية على أردوجان بين كل من تركيا واسرائيل من ناحية، وتركيا وإيران من ناحية أخرى، والتى عززت من نفوذ الدول الثلاث وهيمنتها على المنطقة. ففى يونيو ٢٠١٦ توصلت تركيا واسرائيل الى اتفاق لتطبيع العلاقات بين البلدين بعد سنوات من التوتر والقطيعة. وكانت تركيا قد وضعت ثلاثة شروط لتطبيع العلاقات بين البلدين وهي تقديم اسرائيل اعتذارا علنيا عن الهجوم على السفينة التركية "مافي مرمرة" عام ٢٠١٠، ودفع تعويضات لأسر الضحايا، ورفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة. وتمت تلبية الطلبين الأولين جزئياً من جانب اسرائيل، وتنازلت تركيا عن شرط رفع الحصار عن غزة مقابل السماح لها ببناء مستشفى حديث ومحطة لتحلية مياه البحر ومحطة توليد كهرباء في القطاع. وقد شمل الاتفاق بين البلدين عودة السفراء والزيارات والالتزام بعدم العمل ضد بعضهما في المنظمات الدولية وعودة التعاون الامني والاستخباراتي بين الطرفين. وخلال زيارة رئيس جهاز الموساد الاسرائيلي يوسي كوهين لتركيا فى يونيو ٢٠١٦ اتفق الطرفان على "عدم سماح تركيا لحركة حماس بأي انشطة عسكرية ضد اسرائيل انطلاقا من الاراضي التركية سواء من حيث التخطيط أو التوجيه أو التنفيذ، بينما تستمر حماس بالاحتفاظ بمكاتبها في تركيا للقيام بأنشطة دبلوماسية." ومقابل ذلك تنازلت إسرائيل عن مطلب طرد قادة حماس من تركيا بما فيهم القيادي في حركة حماس صالح العاروري الذي اتخذ من تركيا مركز أقامة له.١٥ الأمر الذى يعكس استعداد الطرفين لتقديم تنازلات للوصول إلى تفاهمات تسمح بإعادة إطلاق التعاون والشراكة الاستراتيجية بينهما، مما يثير التساؤل حول تداعيات ذلك على المصالح والأمن القومى العربى.

من ناحية أخرى، شهدت العلاقات التركية الإيرانية تطور لافتاً وغير متوقع بين قوتين إقليميتين من المفترض أنهما متنافستين على النفوذ فى المنطقة. فقد وقع رئيسا هيئة الأركان العامة التركية والإيرانية خلوصي أكار ومحمد حسين باقري فى أنقرة يوم ١٧ من أغسطس ٢٠١٧ اتفاقا لتوسيع التعاون والتنسيق العسكري بين البلدين، وشكل موضوع استقلال كردستان العراق، والإجراءات المشتركة لإعاقة ذلك، إحدى القضايا الرئيسية للتعاون والتنسيق بين طهران وأنقرة نتيجة تطابق المصالح والمواقف بينهما. أعقب ذلك زيارة أردوجان إلى طهران مطلع أكتوبر ٢٠١٧، وخلال المؤتمر الصحفى المشترك لهما وصف روحاني إيران وتركيا بأنهما "جزيرتا الأمن والثبات في منطقة الشرق الأوسط الحساسة في العالم"!.١٦

(٢) مدى قدرة الأطراف الإقليمية على تقديم تنازلات تسمح بإعادة بناء الثقة معها:

هناك العديد من الإشكاليات والقضايا الخلافية القائمة بين مثلث القوى غير العربية والدول العربية، ويتوقف مستقبل العلاقات العربية الإقليمية فى جزء كبير منه على مدى استعداد هذه القوى لتقديم تنازلات حقيقية فى مواقفها من هذه القضايا على النحو الذى يسمح بإيجاد أرضية مشتركة للحوار والتوافق بينها

والأطراف العربية المختلفة معها. وعلى سبيل المثال، مازال استجابة تركيا للمطالب المصرية بعيدة المنال، وكذلك الحال فيما يتعلق بحلحلة الموقف الإيرانى من عدد من الأزمات الإقليمية على النحو الذى يهدأ من التصعيد فى العلاقة مع الرياض.

ويظل الموقف الإسرائيلى هو الأكثر خطورة وتعنت، وتظل السياسات الإسرائيلية هى التهديد الأكثر خطورة باعتباره صراع وجودى ممتد وليس مجرد خلافات أو صراع نفوذ.١٧ ورغم أن المصالحة الفلسطينية تمثل خطوة إيجابية تفند المزاعم الإسرائيلية حول الانقسام الفلسطينى وما يمثله ذلك من عائق لإعادة إطلاق المفاوضات باعتبار السلطة الفلسطينية ليس لها كامل السلطة، فإن هناك مجموعة التحديات التى مازالت تعرقل هدف حل الدولتين وإعلان الدولة الفلسطينية. لعل أبرزها التراجع النسبى لأولوية القضية الفلسطينية فى سلم أولويات الدول العربية نتيجة أنشغال الأخيرة بهمومها ومشاكلها الداخلية، وعدم الاستقرار الحاد الذى يجتاحها، وتقديم التهديدات التى تواجهها من جانب قوى إقليمية أخرى على النحو السابق تناوله، فى ضوء التحول عن سياسة أوباما التى كانت تهدف إلى إدماج إيران فى المنطقة، ومحاولة الإدارة الأمريكية الحالية نقل حالة العداء التقليدى مع اسرائيل إلى أطراف إقليمية أخرى.

ثانيها، السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالتضييق على الدخول للمسجد الأقصى، ومنع دخول شرائح عمرية تماماً، والمحاولات الاسرائيل المتكررة لفرض سيطرتها الكاملة على المسجد الأقصى والقدس والذى يعد تهديد حقيقى ينسف أى محاولات للعودة إلى المفاوضات. وهو ما تأكد خلال الأزمة الأخيرة فى يوليو الماضى عندما وضعت الحكومة الإسرائيلية البوابات الإلكترونية وكاميرات عند مداخل المسجد الأقصى مما أدى إلى إندلاع احتجاجات واسعة فى محيطه، وإعلان الرئيس محمود عباس تجميد كل الاتصالات مع اسرائيل إلى أن يتم إلغاء جميع الإجراءات الأمنية الجديدة التي فرضتها على دخول الفلسطينيين إلى المسجد الأقصى، وهو ما تم بالفعل نتيجة الضغط الشعبى المصحوب بتدخل أردنى واضح، وإدانات إقليمية ودولية للممارسات الإسرائيلية.

ثالثها، التوسع الاستيطانى الذى يعد أخطر السياسات الإسرائيلية على الحقوق الفلسطينية لما يفرضه من واقع على الأرض يعقد من المفاوضات ويباعد من التسوية والحل. وقد أظهرت بيانات نشرها المكتب المركزي للإحصاءات في إسرائيل، أن عدد الوحدات السكنية الجديدة في مستوطنات الضفة الغربية المحتلة زاد بنسبة ٧٠% في عام واحد، وذلك خلال الفترة من أبريل ٢٠١٦ وحتى مارس ٢٠١٧ حيث بدأت أعمال بناء ٢٧٥٨ وحدة سكنية في المستوطنات التي تقيمها إسرائيل في الضفة الغربية مقابل ١٦١٩ مسكنا بوشر بنائها في عام ٢٠١٦. وفى فبراير أعلنت إسرائيل بناء ثلاثة آلاف وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة في إجراء يعتبر الرابع من نوعه في ظرف أقل من أسبوعين. وفى منتصف أكتوبر ٢٠١٧ وافقت حكومة نتانياهو على مشروع بناء ٢٦٤٦ وحدة استيطانية جديدة في مدينة

الخليل والضفة الغربية، وهي المرة الأولى التي تسمح فيها إحدى الحكومات الإسرائيلية ببناء وحدات استيطانية في الخليل منذ عام ٢٠٠٢.

وأشارت منظمة "السلام الآن" اليسارية الإسرائيلية، رداً على الإحصائيات التي نشرها المكتب المركزي الإسرائيلي في بيان لها، إن هذا النمو الضخم في عدد المساكن الاستيطانية الجديدة يتزامن مع تراجع بنسبة ٢.٥% في نمو قطاع البناء داخل إسرائيل. ويقدر عدد المستوطنين بـ٦٠٠ ألف، منهم ٤٠٠ ألف مستوطن يسكن في الضفة الغربية ويعد وجودهم مصدر احتكاك وتوتر مستمر مع ٢.٦ مليون فلسطيني في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية. ويمثل الاستيطان الإسرائيلي على هذا النحو واحدة من أكبر عقبات إحلال السلام وعثرة أمام المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتؤكد الأمم المتحدة عدم مشروعية المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأكدت اللجنة الرباعية الدولية لعملية السلام في الشرق الأوسط في تقرير أصدرته مطلع يوليو ٢٠١٦، أن مواصلة العنف والأعمال الإرهابية ضد المدنيين والأعمال الاستفزازية، بالإضافة إلى مواصلة سياسة الاستيطان، لا تتناسب قطعاً مع جهود التسوية السلمية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي.١٨

ومنذ وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض تكثف حكومة نتانياهو مشاريعها الإستيطانية في الأراضي المحتلة بعد ثماني سنوات من معارضة الإدارة الأمريكية السابقة بقيادة باراك أوباما، وتضرب عرض الحائط مرة أخرى بقرارات مجلس الأمن الدولي الذي كان قد تبنى فى يناير الماضى قرارا يطالب اسرائيل بوقف الاستيطان فورا بتأييد أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت للمرة الأولى منذ عام ١٩٧٩.

رابعها، المواقف الإسرائيلية من القضايا الإقليمية والتى تمثل تهديداً واستفزازاً للدول العربية المعنية والأمن القومى العربى، ومنها ترحيب اسرائيل بإنفصال كردستان عن العراق، وإرسال خبراء فى الشئون المائية لإثيوبيا لدعم بناء سد النهضة الذى يهدد الأمن المائى لمصر، وتعاقد اسرائيل على شراء غواصات ألمانية جديدة لتوسيع نفوذها البحرى فى البحر الأحمر ومدخل باب المندب وغيرها.

وفى ضوء ما تقدم تبدو اسرائيل ماضية قدماً فى سياستها الغاصبة للحقوق الفلسطينية والمهددة للأمن القومى العربى، ولا توجد أى مؤشرات لبعضاً من المرونة التى تسمح بالعودة للمفاوضات، الأمر الذى يترك عملية التسوية دون أفق واضح.

ثالثاً: التغير فى النظام الدولى والتوازنات المرتبطة به فى المنطقة:

إن النظام الدولي أحادي القطبية الذي قادته الولايات المتحدة لعقدين من الزمان منذ تفكك الاتحاد السوفيتى مطلع التسعينات، بات من الماضي، ونظاماً دولياً جديداً متعدد القوى أصبح حقيقة لا يمكن تجاهلها، تلعب فيه روسيا والصين دور محورى فى الحد من الهيمنة الأمريكية على الصعيدين الاستراتيجى والاقتصادى، وتدفع فيه الدولتين للانتقال إلى عالم أكثر تعددية اقتصادياً وسياسياً، من خلال جناحيها، الاقتصادى المتمثل فى مجموعة بريكس، والأمنى المتمثل فى منظمة شنجهاى.

ورغم العودة الأمريكية القوية للمنطقة عقب فترة من التراجع النسبى فى ظل إدارة أوباما عبر قمة الرياض فى مايو ٢٠١٧، والتى شارك فيها قادة وممثلون من خمس وخمسين دولة بحضور الرئيس الأمريكى، وما أسفر عنها من تأسيس تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجى وتكوين قوة احتياط عسكرية قوامها ٣٤ ألف جندى لدعم العمليات ضد التنظيمات الإرهابية فى العراق وسوريا عند الحاجة. فإن منطقة الشرق الأوسط التى عرفناها وأعتدنا عليها لعقود أصبحت جزءاً من الماضى، وأنطوت صفحة هامة من تاريخ المنطقة بكل ما فيها من سلبيات وإيجابيات لتبدأ مرحلة جديدة تختلف كثيراً عن سابقتها خاصة فيما يتعلق بخريطة الفاعلين الرئيسيين فى المنطقة، وأنماط التفاعلات والعلاقات القائمة، وقواعد إدارة الصراع والتنافس بينهم. ولعل أحد أبرز سمات هذه المرحلة الجديدة هو الحضور الروسى القوى والنفوذ المتزايد لموسكو فى المنطقة منذ بدء ضرباتها الجوية فى سوريا فى سبتمبر ٢٠١٥، وعلى مدى العامين الماضيين. فقد تصاعد الدور الروسى، وبدت روسيا فاعل رئيسى لا يمكن تجاوزه، يقود الأحداث والتطورات بل ويصنعها فى عدد غير قليل من الحالات.

وفى مواجهة تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجى الذى تم إطلاقه فى الرياض بقيادة واشنطن والرياض، تسعى روسيا إلى حاضنة إقليمية آمنة ومعضدة لنفوذها المتصاعد فى سوريا والمنطقة، ومن ثم فهى تعمل على كسب شراكات دول الجوار السورى القريب والبعيد، وتبرز فى هذا الاطار أهمية تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين موسكو وطهران. كما يعتبر العراق ركيزة أساسية للتنسيق الاستخباراتى والمعلوماتى للتحالف الروسى ضد الارهاب فى المنطقة، والذى يضم إلى جانب موسكو كل من طهران ودمشق وحزب الله. ورغم أن العراق يعد تحت الهيمنة الأمريكية منذ الاحتلال الأمريكى، وهو ساحة لعمليات التحالف الدولى ضد الارهاب، فقد تم التوافق على أن يكون مركز التنسيق العملياتي للتحالف الروسى، والذى يضم ممثلي هيئات أركان جيوش الدول الأربع، روسيا وإيران وسوريا والعراق، فى بغداد. ورحبت موسكو بمذكرةَ التفاهم للتعاون العسكري والدفاعي التى تم توقيعها بين إيران والعراق يوم ٢٣ يوليو ٢٠١٧ كتقنين للتعاون القائم بالفعل بين الجانبين وإضفاء طابع رسمى علنى له صفة الديمومة له، والتأكيد على إنه ليس تعاون مؤقت كان مرتبط فقط بتحرير الموصل.

وبالتوازى مع دفع محور روسيا إيران سوريا حزب الله ومعهم العراق، تبدى روسيا أيضاً حرصاً واضحاً لدفع العلاقات مع مصر لمستويات استراتيجية واعتبارها شريك رئيسى وهام فى المنطقة، رغم

تحالف القاهرة الرئيسى مع كل من واشنطن والرياض. كما تتطور التفاهمات الروسية مع تركيا ودول الخليج، الأمر الذى يعنى أن الاستقطابات فى المنطقة ليست جامدة ولكنها مرنة وفقاً لتلاقى المصالح فى ملفات دون أخرى.

يتزامن هذا مع بروز دور سياسى هادئ للصين فى المنطقة، فالقفزات التى شهدتها الصين خلال العقدين الماضيين جعلت منها قوة دولية فاعلة ومؤثره، وذلك فى ضوء صعودها الاقتصادى المذهل وكونها ثانى أكبر اقتصاد عالمى وتنافس الاقتصاد الأمريكى بقوة على المركز الأول. كما إنها تمثل ثانى أكبر انفاق عسكرى فى العالم، وتنمو قدراتها العسكرية التقليدية والنووية على نحو ملحوظ حيث تربط بكين بين تطورها الاقتصادى وتطوير منظوماتها العسكرية. وقد انعكس الصعود الصينى على عقيدتها العسكرية التى تم تعديلها لتتجاوز مفهوم القوة الإقليمية الذى طالما حكم السياسة الصينية، ليتبنى مبادئ قتالية جديدة تتفق مع وضع القوة العظمى الحديثة، مثل التعريف الموسع للحدود الإستراتيجية، والردع الإستراتيجي، وأخذ زمام المبادرة بتوجيه الضربة الأولى، واكتساب قدرة أكبر على استخدام قوتها خارج حدودها، وتعزيز تحولها الإستراتيجي من قوة برية لتصبح قوة برية وبحرية. وفى هذا السياق افتتحت الصين فى أغسطس أول قاعدة عسكرية لها في الخارج في جيبوتي في القرن الافريقي، فى تطور له دلالته الاستراتيجية فيما يتعلق بدور الصين.

فى هذا السياق، قامت الصين بإعادة صياغة استراتيجيتها تجاه منطقة الشرق الأوسط على النحو الذى يتواءم مع وضعها كقوة كبرى فاعلة من ناحية، ومع مستجدات الواقع الإقليمى فى أعقاب الثورات العربية وتداعياتها من ناحية أخرى. ويعتبر مشروع "الحزام والطريق" الذى يربط الصين بأوروبا من خلال مجموعة من الخطوط البرية والبحرية عبر أكثر من ٦٠ دولة، ركيزة أساسية لحركة الصين فى المنطقة.

وعلى العرب استيعاب هذه المتغيرات فى توازنات القوى الدولية، والأدوار الصاعدة فى المنطقة ذات التأثير على قضاياها وتفاعلاتها الإقليمية، ويعتبر قدرة الدول العربية على بلورة رؤية للتعاطى بفاعلية مع هذه التطورات الدولية محدد رئيسى فى علاقاتها مع القوى الإقليمية التى تبدو أنشط فى استيعاب هذه التغيرات والاستجابة لها.

خاتمة:

إن العلاقات العربية الإقليمية تموج بالعديد من الإشكاليات التى تزداد حدة وتعقيداً بفعل التعقيدات فى الداخل العربى ومحيطه الإقليمى وسياقه الدولى، وفى إطار هذا المشهد المضطرب للشرق الأوسط يصعب رسم خط واضح لاتجاه العلاقات العربية الإقليمية مستقبلاً، إلا إن هناك مجموعة من التوجهات التى تؤشر إلى مستقبل هذه العلاقات:

أولها، إن إعادة صياغة هذه العلاقات فى المستقبل يعتمد إلى حد بعيد على نجاح الدول العربية فى تجاوز أزماتها وعدم الاستقرار الذى يجتاحها، واستعادة قوة الداخل بها من ناحية، وتجاوز الخلافات العربية العربية، والوصول إلى حد أدنى من التوافق والمشتركات فيما يتعلق بالقضايا العربية، وبالعلاقات العربية مع المحيط الإقليمى، من ناحية أخرى. وليس من المتصور أن تنجح الدول العربية مستقبلا فى بناء علاقات متوازنة مع القوى الإقليمية دون ذلك.

ثانيها، رغم الخلافات المصرية التركية، وموقف أنقرة من الأزمة القطرية والذى جاء غير متوقع بالنسبة لدول الخليج الثلاثة المعنية بالأزمة، ستظل تركيا حليف أكثر منها تهديد بالنسبة لغالبية الدول العربية لاسيما دول الخليج.

ثالثها، رغم التقارب الإيرانى مع عدد من الدول العربية وفى مقدمتها قطر، فإنه على الأرجح ستظل عدد من الدول العربية الأخرى تنظر إلي طهران على إنها تهديد مباشر لأمنها القومى خاصة السعودية والبحرين والامارات، وهى الدول الثلاثة التى دعت لإنعقاد مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية فى ١٩ نوفمبر لبحث كيفية التصدى للتدخلات الإيرانية فى شئون الدول العربية وتقويضها للسلم والأمن العربى، فى ضوء إطلاق الحوثيين فى اليمن صاروخا بالستيا استهدف مطار الرياض الدولى واتهام إيران بتزويدهم به.

رابعها، أن القضية الفلسطينية ستظل موضع اجماع العرب، ولكنها تحتاج إلى تحرك عربى ضاغط فى مواجهة السياسات الإسرائيلية، ويطالب البعض فى هذا الاطار بسياسات عربية نشطة لملاحقة اسرائيل فى المنظمات الدولية المختلفة ومنها تلك المتخصصة مثل اليونيسكو لفضح ممارساتها وتعسفها، ووضعها أمام مسئولياتها. وكذلك الضغط على ترامب وإدارته لدفع اسرائيل للعودة إلى المفاوضات باعتبار واشنطن هى الوسيط المؤثر على عملية التسوية منذ بدأها فى السبعينات بين مصر واسرائيل، ويظل الدور الأمريكى حاسماً فى هذا الاطار. وكان ترامب قد ألتقى فى سبتمبر مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس في اجتماعين منفصلين في نيويورك، وأعرب مجدداً عن تفاؤله بوجود "فرصة جيدة" لتحقيق ما يراه "الصفقة النهائية" للتسوية السلمية فى الشرق الأوسط. إلا إن اعتماد نتنياهو على جناح اليمين في حكومته يجعل من الصعب تصور قيامه بتنازلات حقيقية تسمح بالعودة إلى المفاوضات والوصول إلى تسوية مقبولة دون ضغط أمريكى قوى وتحرك عربى مؤثر وضاغط على كل من تل أبيب وواشنطن.

إن مستقبل العلاقات العربية الإقليمية رهناً بالإرادة العربية ومدى قدرتها على إعادة البناء الداخلى والإنطلاق بقوة ورؤية مشتركة لمراجعة علاقاتها مع القوى الإقليمية على النحو الذى يعظم الشراكات ويحد من التحديات التى تمثلها سياسات ومواقف هذه القوى وتدخلاتها فى العالم العربى.

هوامش الدراسة

١. فراس محمد إلياس، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، دبى: المنهل، ٢٠١٦.

٢. د. محمد طالب حميد، السياسة الخارجية التركية وأثرها على الأمن العربى، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٦.

٣. ممدوح بريك محمد الجازي، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، دبى: المنهل، ٢٠١٤.

٤. محمد الطيب، العالم العربى والتحديات المعاصرة، بيروت: دار النفائس، ٢٠١٠.

٥. تقرير التنمية البشرية، لعام ٢٠١٦.

٦. تقرير البنك الدولي لعام ٢٠١٤.

٧. تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٤، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، دبي.

٨. موقع روسيا اليوم، ٢٠١٧/٧/١١ (https://arabic.rt.com/middle_east/888019-)

٩. إيهاب خليفة، الارهاب الذكى.. كيف توظف الحركات المتطرفة التطورات التكنولوجية؟، السياسة الدولية، العدد ٢١٠، أكتوبر ٢٠١٧.

١٠. خالد عكاشة، ما بعد انحسار "داعش".. مسارات المقاتلين وإعادة انتشار الخطر، السياسة الدولية، العدد ٢١٠، أكتوبر ٢٠١٧.

١١. الخليج أونلاين، ٢٠١٧/٣/١٢

http://alkhaleejonline.net/articles/1489310833092950600/وجه-داعش-في-درعا-كيف-تشكل-جيش-خالد-بن-الوليد

١٢. عمار عباس محمود، القضية الكردية .. إشكالية بناء الدولة، دبى: المنهل، ٢٠١٦.

١٣. BBC عربى، ٢٠١٧/١٠/٢٥، (http://www.bbc.com/arabic/middleeast-41744492)

١٤. BBC عربى، ٢٠١٧/٧/٢٥، (http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40719449)

١٥. BBC عربى، ٢٠١٦/٦/٢٦، (http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2016/06/160626_comments_turkey_israel_agreement)

١٦. موقع روسيا اليوم، ٢ و ٢٠١٧/١٠/٤، (https://arabic.rt.com/world/902144/ -https://arabic.rt.com/world/902486)

١٧. جميل هلال، ومنير فخر الدين، وخالد فراج (محررون)، مراجعة السياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٧.

١٨. موقع سبوتنيك عربى، ٢٠١٧/٦/٢١، (https://arabic.sputniknews.com/world/201706211024702395-الاستيطان-الإسرائيلي-يزداد)